

اتفاق  
بين حكومة الجمهورية العربية السورية  
و  
حكومة روسيا الاتحادية  
حول  
التعاون التجاري والاقتصادي والفني .

-----

ان حكومة الجمهورية العربية السورية ،  
وحكومة روسيا الاتحادية ،  
اللتان تدعيان فيما بعد بالطرفين المتماقدين ،  
رغبة منهما في تعزيز وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والفنية بين  
البلدين على اساس المساواة والمنافع المتبادلة ،  
فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة - ١ -

يتخذ الطرفان المتماقدان التدابير اللازمة لتسهيل وتنمية وتشجيع  
المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني بين بلديهما وفقا للقوانين  
والانظمة النافذة في كلا البلدين . اخذا بعين الاعتبار الامكانات والاحتياجات  
الاقتصادية والفنية لكلا البلدين .  
سيمثل الطرفان المتماقدان على دعم وتوسيع التعاون بينهما في مجالات  
الطاقة والرّى والزراعة والصناعة والنقل والنفط والبناء والتشييد والتجارة وغيرها  
من المجالات ذات الاهتمام المشترك .

المادة - ٢ -

سيضمن التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بشكل خاص اشكال ووسائل  
التعاون التالية :

- تقديم المعونة الفنية للمشاريع الاستشارية وذلك بالقيام باعمال التحريات  
واعداد التصاميم والدراسات الفنية والاقتصادية وتوريد المعدات والمواد  
وايفاد الخبراء .

- نقل التكنولوجيا والخبرة  
- اقامة شركات مشتركة .

### المادة - ٣ -

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين بالتقابل الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والاعباء الاخرى وكذلك القواعد والمعاملات الادارية عند التخلص الجمركي على البضائع التي منشؤها بلد احد الطرفين المتعاقدين الصادرة مباشرة الى بلد الطرف المتعاقد الاخر. لن تطبق هذه المعاملة على :

أ- المزايا والتسهيلات الممنوعة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين للبلدان المجاورة بقصد تسهيل تجارة الحدود .

ب- المزايا والتسهيلات التي يمكن ان يمنحها الطرفان المتعاقدان ضمن اطار اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة .

ج- المزايا التي منحتها الجمهورية العربية السورية او التي يمكن ان تمنحها في المستقبل الى بلد واحد او اكثر من البلاد الصديقة .

د- المزايا التي منحتها روسيا الاتحادية او التي يمكن ان تمنحها في المستقبل الى بلد واحد او اكثر من البلدان الاعضاء في رابطة الدول المستقلة او للبلدان الاخرى التي كانت اعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق .

هـ- المزايا التي تمنحها او سيجعلها احد الطرفين المتعاقدين الى بلد نام آخر بموجب اتفاقات دولية .

### المادة - ٤ -

تتم المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني والخدمات بين بلدي الطرفين المتعاقدين على اساس المتقود التي يبرمها الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون في كلا البلدين وفقا للقوانين والانظمة النافذة فيهما وبما يتوافق والاسعار التنافسية للسلع والخدمات المماثلة في الاسواق المالية مع الاخذ بالاعتبار الواصفات الخاصة بكل منها .

لا يتحمل الطرفان المتعاقدان مسؤولية التزامات الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناجمة عن التدفود المذكورة .

### المادة - ٥ -

ستسدد المدفوعات بين البلدين التي ستترتب عن تبادل البضائع والخدمات بموجب الاتفاقات والمقود التي ستبرم بين الطرفين المتعاقدين بالسلطات التالية

وبإمكان الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الاتفاق في حالات خاصة على عملات  
و/أو وسائل أخرى للدفع وفقا للقوانين والانظمة النافذة في كلا البلدين .

#### المادة -٦-

يمنح الطرفان المتعاقدان ضمن اطار القوانين والانظمة النافذة في البلدين  
اجازات الاستيراد والتصدير المائدة للبضائع المسجلة مباشرة من اراضي احد  
الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر وذلك حيثما كانت هذه الاجازة لازمة .

#### المادة -٧-

ان البضائع المستوردة من احد البلدين الى البلد الآخر لا يمكن اعادة تصديرها  
الى بلد ثالث الا بموافقة خطية مسبقة من السلطات المختصة في البلد المصدر .

#### المادة -٨-

يسهل وينشط كل من الطرفين المتعاقدين اشتراك الطرف المتعاقد الاخر  
او مؤسساته في الممارس الدولية التي تقام على ارضيه وكذلك اقامة وتنظيم  
الاسواق والمعارض الخاصة بمنتجاته الوطنية التي تقام في اراضي الطرف المتعاقد  
الاخر .

#### المادة - ٩ -

١- ضمن نطاق التشريع في بلديهما يعني الطرفان المتعاقدان من الرسوم  
الجمركية والضرائب عند التخليص الجمركي ، النماذج ومواد الاعلان اللازمة  
للحصول على الطلبات والدعاية التجارية .

٢- يباين نظام الادخال المؤقت على المواد والسلع المذكورة فيما يلي :

أ- الادوات وغيرها من المواد المستوردة لغراض التركيب والاطعام .

ب- المواد المرسله للاختبارات والتجارب او للتصليح .

ج- البضائع والمواد التي تمرق في المعارض الدائمة والموقته ومواد الهندسة  
والتجهيزات الثابتة المرسله الى مثل هذه المعارض .

د- مواد التمهئة السهورة المستوردة لغراض التمهئة والتغليظ وكذلك مواد

التمهئة او المنتجات المستوردة التي يجب اعادة تصديرها بعد انقضاء

وتسوية هذه البضائع .

ان البضائع والسواد المذكورة في الفقرة ٢/ من هذه السادة يمكن اما اعادة تصديرها عند انتهاء السهلة المحددة للاستيراد في وضع الادخال المؤقت او وضمها في الاستهلاك المحلي بعد الحصول على اجازات الاستيراد اللازمة ودفع الرسوم اذا كانت القوانين والانظمة النافذة تسمح بذلك .

#### السادة - ١٠ -

يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة سورية - روسية مشتركة للتماون التجاري والاقتصادي والملي والفني تدعى بـ "اللجنة المشتركة" وتحدد المهام الرئيسية لها على النحو التالي :

١- متابعة تنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات الموقعة او التي سيتم توقيعها بين البلدين ضمن اطار هذا الاتفاق واقتراح التوصيات والقرارات الرامية الى تنفيذها بنجاح .

٢- استقصاء وتحديد الامكانيات والاتجاهات والسهل الجديدة لتطوير علاقات البلدين التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية واعداد الاقتراحات والبرامج المناسبة الهادفة الى تحقيقها للموافقة عليها من قبل حكومتي البلدين .

٣- تسهيل تبادل المعلومات والوثائق وتنظيم المشاورات الثنائية المتعلقة بالمسائل التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية ذات الاهتمام المشترك .

#### السادة - ١١ -

أ- تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا سنويا في كل من دمشق وموسكو بالتناوب فسي المواعيد التي يتم الاتفاق عليها .

ب- يمكن للجنة المشتركة تشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل لانجاز مهام محددة وتخضع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية ومبشرات العمل لصداقة اللجنة المشتركة .

ج- توضع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل اللجنة المشتركة موضع التنفيذ بعد موافقة السلطات المعنية في البلدين .

المادة ٢-١

يوضع هذه الاتفاق موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل الذكريات التي تشمر بتصديقه او الموافقة عليه حسب الاصول المعمول بها في البلدين .  
يسرى مفعول هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا لفترات اضافية  
كل منها سنة واحدة ما لم يقدم احد الطرفين للاخر مذكرة خطية تشمّر  
برغبته في انهاء مفعول هذا الاتفاق قبل ستة اشهر من تاريخ اتمام  
مفعوله .

تبقى احكام هذا الاتفاق سارية المفعول بعد انهاء العمل به على  
المقود الموقعة وترتيبات الدفع المترتبة ضمن فترة سريانه حتى يتم تنفيذ هذه  
المقود والترتيبات تماما .

حرر ووقع في دمشق بتاريخ ١٥ / نيسان ١٩٦٣ على نسختين أصليتين  
باللغتين العربية والروسية ولكلا النسختين نفس القوة .

عن  
حكومة روسيا الاتحادية

عن  
حكومة الجمهورية العربية السورية